الأمم المتحدة

A/71/632

الجمعية العامة

Distr.: General
23 November 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البنود ١٣ و ١٨ و ١١٧ و ١٣٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/534). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية وتوضيحات اختُتمت بردود خطية وردت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٢ - ووفقا لما ذكره الأمين العام، أعِد التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ جيم، الذي أيدت فيه الجمعية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون

281116 231116 16-20213 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإدارة والميزانية (A/70/883)، بما في ذلك طلب بأن يقدم الأمين العام مقترحاً شاملاً يتناول تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (الخطتان) (A/71/534، الفقرة ١).

٣ - ويرد في التقرير أن كيانات الأمانة العامة، من خلال حوارها الجاري مع الدول الأعضاء، حَددت المجالات التالية التي زادت فيها الحاجة إلى الدعم المقدم من الأمانة العامة والتي يمكن أن يضيف فيها أكبر قدر من القيمة، وهي: (أ) تقديم الدعم لتعزيز القدرات وتحسين القدرة على العمل يدا بيد على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي؛ (ب) تيسير التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ (ج) حفز الشراكات الجديدة وتحسين فعالية ومساءلة الشراكات القائمة؛ (د) العمل من أجل تهيئة بيئة دولية مواتية من خلال العمليات الحكومية الدولية؛ (هـ) دعم عمليات الاستعراض والتجديد الجارية؛ (و) الاضطلاع بجهود الدعوة العامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ز) تقديم الدعم للجهود المشتركة بين الوكالات؛ (ح) تقديم الدعم للجهود التي تبذلها البلدان لوضع استراتيجيات من أجل تمويل عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

٤ - وعند الاستفسار، أبلِغت اللجنة الاستشارية بأنه في الوقت الحاضر، اتصلت بحوالي ١٠٠ فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية حكوماتٌ تطلب المساعدة من أجل تنفيذ الخطة لعام ٢٠٣٠، وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تم الشروع في وضع أكثر من ٦٠ إطار عمل جديدا للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتوقيعها مع الحكومات.

٥ - ويشير الأمين العام إلى أن استعراضا شاملا للاحتياجات من الموارد ذات الصلة يقدم عبر الفئات الثلاث التالية:

(أ) الاحتياجات المتصلة بالولايات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي يلتمس اعتماد لها في سياق تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ٢٠١٦ (A/71/401 و Add.1)؛

(ب) الاحتياجات المتصلة بالولايات الواردة في الخطتين، التي كانت قد قُدمت تقديرات منقحة بشأنها في تقرير الأمين العام (A/70/589 و Corr.1)؛

(ج) الاحتياجات المتعلقة بتعزيز حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/71/534، الفقرة ٣٤).

٦ - وترد ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الفئة (أ) في تقريرها عن التقديرات المنقحة المترتبة على القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي

والاجتماعي خلال عام ٢٠١٦ (A/71/633؛ انظر أيضا الفقرة ٣٦ أدناه)، الذي ينبغي قراءته بالاقتران مع هذا التقرير. وترد أدناه توصيات اللجنة في ما يتعلق بالفئتين (ب): الاحتياجات المتصلة بالولايات الواردة في الخطتين، التي كانت قد قُدمت تقديرات منقحة بشأنها في تقرير الأمين العام (A/70/589 و Corr.1) و (ج): الاحتياجات المتعلقة بتعزيز حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني.

ثانيا - الفئة (ب): الاحتياجات المتصلة بالولايات الواردة في الخطتين، التي كانت قد قُدمت تقديرات منقحة بشأنها في تقرير الأمين العام (A/70/589 و Corr.1)

٧ - في ما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/70/589 و Corr.1)، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف، للأمين العام بالدخول في التزامات من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا والخطة لعام ٢٠٣٠، بمبلغ لا يتجاوز ٣٠٠ ٥٤٧ ٧ دولار في السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشار في التقرير (A/71/534) إلى أن النفقات المتوقعة في هذا الصدد ستبلغ ٦٠٠ ١٤٢ ٦ دولار، يطلب من أجلها اعتماد في هذا التقرير (المرجع نفسه، الجدول ٢٢؛ وانظر أيضا الفقرة ٣٧ أدناه).

٨ - ويطلب الأمين العام في تقريره موارد قدرها ٢٠٠ ٨٥٤ ٥ دولار لعام ٢٠١٧ من أجل تنفيذ الخطتين، في ما يتعلق بالباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات؛ والباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والباب ١٢، التجارة والتنمية؛ والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية؛ والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٤ و ١٧٣ (ج)).

خطة عمل أديس أبابا

٩ - في ما يتعلق بالاحتياجات لعام ٢٠١٧ الناشئة عن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، يقترح مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٧١٤ ١ دولار، يشمل ٦٠٠ ٣٧ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات؛ و ٦٠٠ ٣٦٠ ١ دولار في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ و ٥٠٠ ١٠٦ دولار في إطار الباب ١٢، التجارة والتنمية؛ و ٤٠٠ ٩٥ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات

الدعم المركزية؛ و ٩٠٠ ١١٣ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (المرجع نفسه، الجدول ٤).

١٠ - ويغطي مبلغ ٦٠٠ ٣٧ دولار المقترح في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات، وثيقة سنوية لما قبل الدورة تتألف من ٥٠٠ ٨ كلمة تصدر باللغات الرسمية الست (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦).

١١ - وفي إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، سيغطي مبلغ ٦٠٠ ٣٦٠ ١ دولار تكاليف ست وظائف مؤقتة (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (٢٠٠ ٩٤٦ دولار)؛ والخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ١٥٠ دولار)؛ والخبراء (٠٠٠ ١٨٠ دولار)؛ وسفر الموظفين (٠٠٠ ٦٥ دولار)؛ والخدمات التعاقدية (٠٠٠ ١٤ دولار)؛ ومصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ٢ دولار)؛ واللوازم والمواد (٠٠٠ ٣ دولار). ويقترح أيضا إدخال تعديلات على العوامل الخارجية والنواتج في إطار الباب ٩ (المرجع نفسه ، الفقرات ٥٣ و ٦٣ و ٦٤ والجدول ٦).

١٢ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار الباب ٩، يذكر في التقرير أن الخبرة المتخصصة مطلوبة لتقديم ورقات تحليلية بشأن موضوع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لتكون بمثابة معلومات أساسية لاجتماع فريق الخبراء؛ وإعداد ورقات معلومات أساسية لتكون بمثابة إسهامات؛ ووضع استراتيجية اتصالات؛ وإعداد دراسات أساسية (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧). وفيما يتعلق بالوظائف المؤقتة الست المقترحة، يشير التقرير إلى أنه يتولى موظف للشؤون الاقتصادية (ف-٤) إجراء التحليلات والبحوث في مجال السياسات وتقديم المشورة الفنية بشأن الموضوع السنوي للمنتدى، بما في ذلك صياغة ورقات معلومات أساسية ومذكرات مفاهيمية، وسيساعد موظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣) على وضع استراتيجية للاتصالات. وإضافة إلى ذلك، يقترح تولي موظف آخر للشؤون الاقتصادية (ف-٤) إعداد مختلف التقارير وورقات المعلومات الأساسية ووثائق الهيئات التداولية من أجل الأمين العام ولجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية (المرجع نفسه، الفقرات الفرعية ٥٥ (ب) و (ج) و ٥٦ (أ)). **وبالنظر إلى التداخل في بعض المهام بين الوظائف المؤقتة المقترحة وعمل الخبراء الاستشاريين على النحو المبين في تقرير الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة، أي بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار، في الموارد المقترحة للخبراء**

الاستشاريين، بحيث تكون الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين في إطار الباب ٩ هي ٠٠٠ ١٢٠ دولار.

١٣ - وستشمل الاحتياجات المقترحة للباب ١٢، التجارة والتنمية (٠٠٠ ١٠٦ دولار) مبلغ ٠٠٠ ٨٧ دولار من أجل الخبراء الاستشاريين ومبلغ ٠٠٠ ١٩ دولار من أجل سفر الموظفين. ويشار في التقرير إلى أن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا سيتطلب أيضا إجراء تعديلات في إطار الباب ١٢ (المرجع نفسه، الفقرات ٧٣ إلى ٧٥، والجدول ٧). وسيغطي المبلغ ٤٠٠ ٩٥ دولار الوارد في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، مصروفات التشغيل العامة، تكاليفَ خدمات الدعم المركزية، بما فيها تكاليف استئجار أماكن العمل لشاغلي ست وظائف مؤقتة في نيويورك. وفي إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، سيغطي مبلغ ٩٠٠ ١١٣ دولار تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الناتجة عن الوظائف المؤقتة المقترحة في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٨ و ٨٠).

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١٤ - ذُكر في التقرير أن تنفيذ الولايات الإضافية الناشئة عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيتطلب احتياجات إضافية من الموارد لعام ٢٠١٧ بمبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ ١٤٠ ٤ دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (٤٠٠ ٢٨١ دولار)؛ والباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١٠٠ ٤٩٧ ٣ دولار)؛ والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية (٠٠٠ ١٥٩ دولار)؛ والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٧٠٠ ٢٠٢ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٨١ والجدول ١٠).

١٥ - وفيما يتعلق بالباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، سيغطي مبلغ ٤٠٠ ٢٨١ دولار الترجمة الفورية (٠٠٠ ٢٤ دولار)، ووثائق ما قبل الدورة (٤٠٠ ٢١٠ دولار) ووثائق ما بعد الدورة (٠٠٠ ٤٧ دولار) (المرجع نفسه، الجدول ١١).

١٦ - وفي إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، سيشمل مبلغ ١٠٠ ٤٩٧ ٣ دولار مبلغ ٦٠٠ ٦٤٣ ١ دولار للوظائف المؤقتة (٣ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٢ ف-٣) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ ومبلغ ٥٠٠ ٨٨ دولار لتكاليف الموظفين

الأخرى؛ ومبلغ ٥٠٠ ٤٩٧ دولار للخبراء الاستشاريين؛ ومبلغ ٠٠٠ ٦٧٠ دولار للخبراء؛ ومبلغ ٥٠٠ ٧٨ دولار لسفر الممثلين؛ ومبلغ ٠٠٠ ٢٩٥ دولار لسفر الموظفين؛ ومبلغ ٠٠٠ ٢١٥ دولار للخدمات التعاقدية؛ ومبلغ ٠٠٠ ٤ دولار لمصروفات التشغيل العامة؛ ومبلغ ٠٠٠ ٥ دولار للوازم والمواد. ويُقترح أيضا إدخال تعديلات في إطار الباب ٩ على أمور تشمل النواتج (المرجع نفسه، الفقرات ١٤٤-١٥٩ والجدول ١٣).

١٧ - وذُكر في التقرير أن الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في إطار الباب ٩، البرنامج الفرعي ٣، بمبلغ قدره ٠٠٠ ٣١٠ دولار، تتصل بتكاليف إتاحة الخبرات المتخصصة للاستعراضات الوطنية، وتكييف توجيهات على الصعيد الوطني، والتدريب، وتطوير الأدوات، وتحليل السياسات، ووضع دراسات الحالات الإفرادية وأفضل الممارسات، علاوة على إعداد المُدخلات لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي (المرجع نفسه، الفقرة ١١٧ (أ) و (ب)). ومن الوظائف المؤقتة الأربع المقترحة، يشير التقرير إلى أن موظفا أقدم لشؤون التنمية المستدامة (ف-٥) سيدعم مواصلة وضع مبادئ توجيهية للاستعراضات الوطنية وإعداد مواد وأدوات تدريبية. وسيقوم موظف لشؤون التنمية المستدامة (ف-٣) بإجراء تحليلات وبحوث بشأن مسائل مواضيعية محددة أو جديدة سيتناولها تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وبتقديم الدعم لصياغة بعض أجزاء التقرير، فيما سيساهم أيضا بعض الموظفين الحاليين في فرع السياسات والتحليل في إعداد التقرير (A/71/534، الفقرتان ١١٢ (أ) و ١١٥). **وبالنظر إلى أن بعض المهام التي ستوكل إلى الوظائف المؤقتة المقترحة والخبراء الاستشاريين، على نحو ما ذكره الأمين العام، إنما هي تكرار للمهام التي تضطلع بها القدرات القائمة، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض مبلغ ٠٠٠ ٦٢ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين بنسبة ٢٠ في المائة، وهو ما سيفضي إلى رصد موارد للخبراء الاستشاريين قدرها ٠٠٠ ٢٤٨ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣ من الباب ٩.**

١٨ - وذُكر أيضا أنه في إطار البرنامج الفرعي ٤ من الباب ٩، ستغطي موارد قدرها ٥٠٠ ٨٢ دولار للخبراء الاستشاريين وضع منهجيات ونُهج وأدوات وتقنيات إحصائية جديدة في طائفة واسعة من المجالات الجديدة، ووضع منهجيات ونُهج وأدوات وتقنيات جديدة في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٣ (أ) و (ب)). وفي هذا الصدد، يطلب الأمين العام أيضا أربع وظائف مؤقتة تشمل خبيرا إحصائيا (ف-٤) لدعم العمل المنهجي المتعلق بإطار المؤشرات العالمية في المجالات الجديدة، وخبيرا إحصائيا أقدم (ف-٥) لتوفير القيادة في استخدام المعلومات الجغرافية. ويُذكر في التقرير أيضا أنه في

الوقت الراهن، يوجد في شعبة الإحصاءات موظفان متوسطا الرتبة ومن ذوي الخبرة يدعمان هذا العمل (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٢ (ب) و (د)). **وبالنظر إلى تداخل بعض المهام التي ستوكل إلى الوظائف المؤقتة المقترحة والخبراء الاستشاريين، على نحو ما حُدد في تقرير الأمين العام، بالمهام التي تقوم بها القدرات القائمة، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض مبلغ ٥٠٠ ١٦ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين بنسبة ٢٠ في المائة، وهو ما سيفضي إلى رصد موارد إجمالية للخبراء الاستشاريين قدرها ٠٠٠ ٦٦ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٤ من الباب ٩.**

١٩ - وجاء في التقرير أنه في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، سيغطي مبلغ قدره ٠٠٠ ١٥٩ دولار تكاليف خدمات الدعم المركزية، بما في ذلك استئجار أماكن العمل لشاغلي تسع وظائف مؤقتة ووظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في نيويورك. وسيغطي مبلغ قدره ٧٠٠ ٢٠٢ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، تكاليفَ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المترتبة عن الوظائف المؤقتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١: الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (المرجع نفسه، الجدول ١٩ والفقرة ١٦٤).

٢٠ - **وبالتالي، ففي إطار الفئة (ب)، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بمبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ ١٠٨ دولار للخبراء الاستشاريين في إطار الباب ٩، وذلك على النحو المفصَّل في الفقرات ١٢ و ١٧ و ١٨ أعلاه. وفي هذا السياق، تذكِّر اللجنة برأيها أن الخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي ألا يُستعان بهم إلا في أضيق الحدود وأن المنظمة عليها أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (A/70/7، الفقرة ١١٦). ومراعاةً لذلك، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على موارد قدرها ٧٠٠ ٧٤٥ ٥ دولار في الفئة (ب) فيما يتعلق بالاحتياجات لعام ٢٠١٧ المتصلة بالولايات المحددة في الخطتين، وبالإنشاء المقترح لـ ١٥ وظيفة مؤقتة (٤ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.**

ثالثا – الفئة (ج): الاحتياجات المتعلقة بتعزيز حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني

حساب التنمية

٢١ – ذُكر في تقرير الأمين العام أن تمكين البلدان من تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب منظمة أمم متحدة محكمة التنسيق تتَّبع نهجا شاملا لعدة قطاعات، وهو ما يقتضي تغيير سلوكها وثقافتها. ولحفز هذه التغييرات، يقترح الأمين العام أن تنظر الدول الأعضاء في زيادة تمويل حساب التنمية. وذُكر أن المشاريع التي تنفذها الكيانات المنفذة للأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار التمويل المقدَّم من حساب التنمية ستكون قائمة على الطلب وستنسَّق مع صناديق الأمم المتحدة و/أو برامجها و/أو وكالاتها المتخصصة ذات الصلة، مع استخدام القدرات البشرية والتقنية المتاحة في البلدان النامية، قدر الإمكان، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب (A/71/534، الفقرتان ٢٢ و ٢٤).

٢٢ – وذُكر أن الموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وقدرها ٢٨,٤ مليون دولار، تركِّز على مساعدة الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدراتها على إنتاج وتجميع وتحليل البيانات المتصلة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك مبلغ قدره ١٢ مليون دولار مخصص لمعالجة الاحتياجات الإحصائية الأولية الأكثر إلحاحا المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويقترح الأمين العام زيادة مبلغ قدره ٧,٥ ملايين دولار لعام ٢٠١٧ ثم زيادة مبلغ إضافي قدره ٧,٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بحيث تصل الاعتمادات لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلى ما مجموعه ١٥ مليون دولار. وبالتالي ستزداد الاعتمادات الحالية في إطار الباب ٣٥، حساب التنمية، في فترة السنتين الحالية ٢٠١٦-٢٠١٧ (٨٠٠ ٣٩٨ ٢٨ دولار) لتصل إلى مبلغ ٨٠٠ ٨٩٨ ٣٥ دولار (بزيادة صافية قدرها ٧,٥ ملايين دولار) ومبلغ ٨٠٠ ٣٩٨ ٤٣ مليون دولار (بزيادة صافية قدرها ٧,٥ ملايين دولار) في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦ و ٢٧ و ١٦٥).

٢٣ – ويُقترح أيضا توسيع نطاق أهلية الكيانات المنفِّذة للمشاريع المموَّلة من حساب التنمية بحيث لا يقتصر على الكيانات العشرة الحالية بل يشمل تلك المدرجة في إطار الفرع الثامن من التقرير، بما فيها الكيانات الأخرى التي تُدَرج وفقا لتقدير الأمين العام. ويُقترح أيضا إعادة تسمية الحساب ليصبح ”حساب التنمية المستدامة“ وأن تشمل اللجنة التوجيهية جميع الكيانات المؤهَّلة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٩ و ٣١). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في الوقت الراهن، يخضع حساب التنمية للإشراف العام لوكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٤ - وجاء في التقرير أن الأمين العام سيواصل توفير التوجيه الاستراتيجي والبرنامجي الشامل، ويدعمه في ذلك مدير البرنامج واللجنة التوجيهية. وجاء كذلك أنه سيتم اختيار المشاريع على أساس المعيارين التاليين: (أ) أن تُثبت المقترحات أهميتها في تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛ (ب) أن تُعْطَى الأفضلية إلى المشاريع التي ستنفَّذ بطريقة متكاملة من جانب أكثر من كيان واحد عبر القطاعات (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٨ و ٣٠).

البرنامج العادي للتعاون التقني

٢٥ - ذُكر في التقرير أن البرنامج العادي للتعاون التقني قائم على الطلب وأنه قادر على الاستجابة بمرونة وفي غضون مهلة قصيرة لطلبات محددة من البلدان النامية من أجل تلبية احتياجات صغيرة ولكن عاجلة، على النحو الذي تحدده تلك البلدان. وبغية الاستجابة للطلب المتزايد من البلدان النامية على تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، يقترح الأمين العام إجراء زيادة بمبلغ ٥ ملايين دولار لعام ٢٠١٧ وللفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيزداد الاعتماد الحالي المخصص للباب ٢٣، البرنامج العادي للتعاون التقني (٤٠٠ ٧٦٣ ٥٤ دولار) ليبلغ ٤٠٠ ٧٦٣ ٥٩ دولار (زيادة صافية قدرها ٥ ملايين دولار) في فترتي السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ١٦٥).

٢٦ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه رهنا بموافقة الجمعية العامة، سيحدَّد توزيع الموارد الجديدة على الكيانات وأنواع الأنشطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقب إجراء مزيد من المشاورات مع الكيانات المنفِّذة للبرنامج العادي للتعاون التقني، وذلك استنادا إلى الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن ملزمة ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ستتضمن أيضا معلومات عن توزيع الموارد الجديدة لعام ٢٠١٧.

الملاحظات والتوصيات

٢٧ - يشير الأمين العام إلى أن التقرير الحالي يحل محل تقريره السابق (A/70/794) عن دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/71/534، الفقرة ٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام حدد في تقريره السابق الآثار المقترحة المترتبة في الميزانية بحسب أبواب الميزانية، وتوزيع الوظائف المؤقتة المقترحة بحسب أبواب الميزانية والرتب، وتوزيع أوجه الإنفاق المقترحة غير المتعلقة بالوظائف بحسب أبواب الميزانية (A/70/794، الجداول ١ إلى ٣). وقدم الأمين العام أيضا معلومات تكميلية تتضمن تفاصيل الآثار المترتبة في الميزانية بحسب أبواب الميزانية

والعناصر وأوجه الإنفاق في الأبواب ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ واو و ٣٥ و ٣٦ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي ذلك الوقت، أُبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن التقرير يتضمن مقترحات بشأن احتياجات إضافية من الموارد لتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٧.

٢٨ - وتذكر اللجنة الاستشارية أنها لاحظت مع القلق في تقريرها السابق أن تقرير الأمين العام ليس مقترحا شاملا على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٧، ورأت أن التفاصيل الواردة في المعلومات التكميلية كان ينبغي أن تدرج في التقرير ذاته. وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا شاملا يتناول كيفية تنفيذ الولايات الداعمة للخطتين على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية على نحو ما طلبته الجمعية في قرارها ٧٠/٢٤٧، مع وضع ملاحظات وتعليقات اللجنة في الاعتبار (A/70/883، الفقرتان ١٠ و ٢٠). وقد أيدت الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في هذا الصدد في قرارها ٧٠/٢٤٨ جيم.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقرير الحالي الذي قدمه الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ جيم لا يتناول شواغل اللجنة التي أيدتها الجمعية في قرارها ٧٠/٢٤٨ جيم، ويعرض بدلا من ذلك اقتراحا جديدا تماما مع سردٍ يختلف عن السرد الوارد في التقرير السابق (A/70/794). وليس من الواضح كيف أدت المقترحاتُ الواردة في التقرير السابق إلى المقترح الحالي، أو كيف يضع هذا المقترح ملاحظات اللجنة وتعليقاتها السابقة في الاعتبار.

٣٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الأمين العام لم يقدم أي معلومات عن الكيفية التي يعتزم بها صرف الموارد المطلوبة في إطار البابين ٢٣ و ٣٥. وكان ينبغي أن يتضمن المقترح معلومات مفصلة عن أنواع المشاريع والكيانات المنفِّذة والمبالغ التي يتعين أن يحصل عليها كل كيان منفِّذ لتنظر فيها الجمعية العامة قبل الموافقة عليها. وترى اللجنة أن المقترح الحالي لن يتيح للدول الأعضاء ما يكفي من الرقابة على استخدام الموارد ذات الصلة في إطار حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني.

٣١ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، يقدم الأمين العام في العادة معلومات مفصلة عن الموارد المقترحة لحساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني لتنظر فيها الجمعية العامة (انظر A/70/6 (Sect. 35)،

المرفق الأول، و (A/70/6 (Sect. 23)، وكان ينبغي تقديم هذه المعلومات أيضا في التقرير الحالي لتنظر فيها الجمعية.

٣٢ - وفيما يتعلق بمقترحات توسيع نطاق أهلية الكيانات المنفِّذة لحساب التنمية وتغيير اسم هذا الحساب، وكذلك المقترحات الأخرى المتعلقة بإدارته، ترى اللجنة أن هذه المسائل تتعلق بالسياسات العامة وتتولى الجمعيةُ العامة اتخاذ القرارات بشأنها.

٣٣ - ونظراً للافتقار إلى معلومات عن المقترحات المتعلقة بحساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني، ليس بوسع اللجنة الاستشارية في هذه المرحلة أن توصي بالموافقة على الاحتياجات من الموارد ذات الصلة بهما.

٣٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض على نظر الجمعية العامة، خلال الجزء المستأنف الأول من الدورة الحادية والسبعين، مقترحا شاملا يتناول كيفية تنفيذ الولايات الداعمة للخطتين على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، مع وضع ملاحظات اللجنة وتعليقاتها في الاعتبار. وتأمل اللجنة أن التقرير سيتضمن المعلومات الوارد تفصيلها في الفقرة ٣٥ أدناه.

رابعا - مسائل أخرى

٣٥ - استفسرت اللجنة الاستشارية عن التسلسل الإداري والهيكل التنظيمي والقيِّمين على مشروع تنفيذ الخطتين. وأُبلغت اللجنة بأن جميع كيانات الأمانة العامة تعمل تحت إشراف الأمين العام، وبالتالي فهو الجهة المسؤولة في نهاية المطاف عن تنسيق تلك الجهود. **واللجنة الاستشارية تَعتبر هذا الرد غير كافٍ وترى أن على الأمين العام أن يقدم مزيدا من المعلومات عن الهيكل التنظيمي لأغراض تنسيق أنشطة الأمانة العامة الداعمة لتنفيذ الخطتين، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بهيكل الإدارة ضمن الأمانة العامة، والقيِّمين على المشروع, والتسلسل الإداري، وسبل التفاعل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.**

خامسا - خاتمة

٣٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرات ١٧٣ إلى ١٧٨ من التقرير. **ورهنا بتعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها الواردة أعلاه وفي تقريرها (A/71/633)، تقدم اللجنة توصياتها أدناه. وفيما يتعلق بالتقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ٢٠١٦،**

على النحو المفصل في تقرير اللجنة (A/71/633)، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة البالغة ٣ ٤٨٥ ٣٠٠ دولار، التي طُلبت الاعتمادات ذات الصلة بها في سياق تقريري الأمين العام (A/71/401 و Add.1).

٣٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بالموافقة على اعتماد قدره ٦ ١٤٢ ٦٠٠ دولار في صلة بنفقات عام ٢٠١٦ ضمن سلطة الالتزام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف.

٣٨ - وفيما يتعلق باحتياجات عام ٢٠١٧ ذات الصلة بالولايات الواردة في الخطتين، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد قدره ٥ ٧٤٥ ٧٠٠ دولار، مع مراعاة تعليقات اللجنة وتوصياتها الواردة في الفقرات ١٢ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ أعلاه.

٣٩ - وفيما يتعلق باحتياجات تعزيز حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الموارد المقترحة (انظر الفقرات ٢٩-٣١ و ٣٣ و ٣٤ أعلاه).

٤٠ - وفيما يتعلق باقتراح توسيع نطاق أهلية الكيانات المنفِّذة لحساب التنمية واقتراح تغيير اسم حساب التنمية، ترى اللجنة الاستشارية أن هذه المسائل تتعلق بالسياسات العامة وتتولى الجمعيةُ العامة اتخاذ القرارات بشأنها.

٤١ - ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد قدره الإجمالي ١١ ٨٨٨ ٣٠٠ دولار كما هو مبين في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ أعلاه، يشمل مبلغا قدره ٦٠٧ ٢٠٠ دولار مطلوبا في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وتلاحظ اللجنة أن هذا المبلغ، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، أي ما قدره ١١ ٢٨١ ١٠٠ دولار، سيمثِّل تكلفة تُسَجَّل في قيود صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بالموافقة على اقتراح إنشاء ١٥ وظيفة مؤقتة (٤ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٤ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٣ - وستنظر اللجنة الاستشارية في الاحتياجات ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.